كتب جديدة

بين التقليد والتجديد

بحوث جمعها الدكتور محمد النويهي . نشر المنظمة العالمية لحرية الثقافة ،القاهرة، ١٩٦٣

هـذا الكتاب عبارة عن بحوث في مشاكل التغيرات الاجتماعية التي تواجـه احدى الدول الافريقية الفتية ، وهي السودان . وقـد القيت هذه البحوث جميعهـا في المؤتمر الذي عقد في الخرطوم في كانون الثاني (ينـاير) ١٩٦١ ودعت اليه المنظمة العالمية لحرية الثقافة بالاشتراك مع جامعة الخرطوم ، واستجاب لهـذه الدعوة لفيف من العلماء من داخل السودان وخارجه ، بعضهم تقدموا بابحاث قيمة هي التي تضمنها هـذا الكتاب . وقد عهد الى الدكتور محمد النويهي ، استاذ الادب العربي بالجامعة الامريكية بالقاهرة، الذي اشترك ببحث في هذا المؤتمر ، باعداد هذه البحوث للنشر ، وقدم الدكتور ابراهيم مدكور الكتاب بقوله : « والحق انه قل ان يوجد مكان اكثر ملاءمة لمناقشة موضوع التقليد والتجديد من الخرطوم ،فالسودان شعب ناهض له ماضيه الزاخر بتراثه ، ومستقبله الزاهر بامانه ... والملاءمـة بين القديم والجديد مشكلة الامس واليوم ، ولعلها مشكلة الغد ايضاً » .

يشتمل الكتاب على واحـد وعشرين بحثا مجموعة في سبعة ابواب ، اولهـا في التنمية الاقتصادية التي تعتبر الحافز والهدف معا للدول النامية الى رفع مستواها المعيشي . وقـد عالج موضوع الباب الاول ثلاثة من كبار المختصين في حكومة السودان وجامعتها ، احدهم السيديوسف حسن سعيد ، كبير الاقتصاديين الزراعيين ، وكان بحثه عن « اثر التقاليد في التنمية الزراعيـة » كعائق ادى الى ما يسمى بحـالة الاستقرار والتخلف الاقتصادي . وعلاجه احـد امرين ، التوعية السريعة عن طريق الارغام : ولكنه رأى ان هذا الطريق قد يقضي على التماسك الاجتماعي بما له من قيم اخلاقية ؛ لذلك اشار الى طريق آخر هو التوعية البطيئة عن طريق التأثير والاقناع، بما في ذلك الطريق من طول الوقت .

الا انه قد يؤخذ على هذا البحث القيم هـذه النظرة الى التقاليد والتنمية على انهما لا يتفقان ابدا . فالتطوير في وسائل التنمية قد يرتكز على التقاليد كنقطة انطلاق حتى لا تحدث فجوة في البنيان الاجتماعي بين النظام الاقتصادي وسائر النظم الاجتماعية الاخرى التي لاحظها الباحث في حديثه عن التوازن بين التنظيم السياسي والاجتماعي وبـين النظام الاقتصادي . وعذر الباحث في نسيانه لهذا التوازن بل في دعوتـه الى تحطيمه لصالح التنمية الاقتصادية هو ما تشعر به هـذه المنطقة النامية من حاجة ماسة الى تنمية زراعية واقتصادية .

وفي بحث الدكتور ابراهيم محمد خليل ، مدير الثروة الحيوانية بالسودان ، عن « اثر التقاليد في تنمية الثروة الحيوانية » نرى الماما واسعا بعادات القبائل النيلية كالشلوك والنوير والدينكا وما تعنيه

الماشية لكل من هذه القبائل اجتماعيا واقتصاديا . ويقترح الباحث بعض الوسائل لتنمية الثروة الحيوانية والعقبات التقليدية التي تقف حائلا دون ذلك . ولا ينسى في ختام بحثه – شأنه في ذلك شأن الباحث المتقدم – ان يؤكد ان التقاليد آخذة في التقهقر سريعاً امام نظرة واقعية تستند الى القيم الاقتصادية .

ويختم الدكتور رشدي حنين ، المحاضر بكلية اقتصاد جامعة الخرطوم ، الباب الاول ببحث ضاف مدعم بالجداول الاحصائية العديدة موضوعه « التطور الاقتصادي والهجرة الداخلية في السودان » ، تناول فيه مديريات السودان التسع وبين ان نسبة الامية تزداد كلما توغلنا الى الجنوب حتى تصل الى ٧ ، ٩٢ ٪ في بحر الغزال ، اذا اخذنا السن الالزامي للتعليم كمقياس لهذه النسبة . وتناول البحث كذلك كثيرا من مظاهر التغير الاجتماعي الذي يبدو اثره واضحاً كلما تقدمنا الى شمال السودان . وقد ربط الباحث بين النمو الاقتصادي وبين الهجرة الداخلية حيث تكلم باسهاب عن طريقها وقياسها .

الا انه يؤخذ على الباحث محاولته الفصل بين النمو الاقتصادي وبين مستويات الدخل والانتاج ، اذ ان مستويات الدخل والانتاج هما من مقاييس النمو الاقتصادي .

اما البابان الثاني والثالث من الكتاب فخصصا « لتطور القانون » و « للارادة والحكم » ، حيث تحدث السيد محمد احمد محجوب وزير الداخلية السابق عن « التقدم القومي والجهاز القضائي في السودان » فعالج الموضوع معالجة تاريخية اكثر منها قانونية ، وانهى بحثه بالاشارة الى مرونة القانون السوداني وقابليته للنمو لملاقاة الاحوال الاجتماعية الدائمة التغير ، ذلك لان القانون السوداني في عمومه قانون غير مجموع ، شأنه في ذلك شأن القانون الانكليزي ، الذي يترك مجالا من الحرية للمحاكم ان تضيف قاعدة بعد قاعدة في سعيها المتصل لمسايرة التقدم القومي للبلاد .

اما بحث البروفسور ج . ن . اندرسن عن « تجديد القانون الاسلامي في السودان » فيمتاز الى جانب الاطار التاريخي بالدسامة والفهم لقضية ازدواجية القوانين في مصر والسودان والاصلاحات الحديثة التي ادخلت على قوانين الاسرة ، وتنبأ الباحث بتوحيد المحاكم في السودان كما حدث ذلك في مصر وتونس والعراق .

وقد نال « التعليم والثقافة » ، الذي خصص له الباب الرابع ، نصيب الاسد من بحوث هذا المؤتمر . فقد اعتبر السيد نصر الحاج علي ، مدير جامعة الخرطوم ، التعليم مفتاحا لجميع نواحي التقدم ، وذلك في بحثه القيم « التعليم والتطور ، مع نظرة خاصة الى السودان » . كما تحدث الدكتور نقولا زيادة عن « الجامعة في العالم العربي » والسيد محمد عمر بشير عن « المثقفين السودانيين والمجتمع المتغير » ، ورأى كلا الباحثين الاخيرين انفصالية بين الجامعات التقليدية كالازهر وبين الجامعات الحديثة ، وقد تغالى السيد بشير حين استبعد من طبقة المثقفين خريجي معاهد الدراسة العليا التقليدية كالازهر والمعهد العلمي بأم درمان .

ولعل في بحث البروفسور سبروت عن « سيكلوجية التقدم في المجتمعات المتقدمة » التي حواها الباب الخامس بعض التحذير من اسلوب التغالي الذي انتهجه السيد بشير . فقد حذر البروفسور سبروت في نهاية بحثه من التهكم او التضحية بالتقاليد لا لشيء الا لمجرد الرغبة في التقليد والتجديد ، اذ ان التقاليد تمد الجماعة بالتماسك العاطفي والطمأنينة . وتناول في بحثه دور الدين في ميدان الاصلاح الاجتماعي في اوربا ، وعرض لنظرية ماكس فيبر – التي تعارض نظرية كارل

ماركس – في التغير الاجتماعي ، ودعواها ان الثورة الصناعية في اوربا جاءت نتيجة لانشقاق المذهب الكلفني عن الكنيسة الكاثوليكية التقليدية. الا انه ذكر ان التقاليد الدينية في البلاد النامية قد تعوق تطور الاساليب في الحياة اذ كثيرا ما يستخدم الدين سلاحا ضد التجديد .

ويؤخذ على البروفسور سبروت سطحية البحث وعدم الاطلاع على النقد الذي وجهه سوروكن وغيره لهذه النظريات الجزئية القديمة للتغيرات الاجتماعية ، كذلك عدم المامه والمام اغلب الباحثين من امثال السيد بشير بطبيعة المرونة الاجتماعية في نظام الدين الاسلامي الذي ساير التطورات والظروف الاجتماعية المختلفة لدول عديدة في مختلف العصور .

وتناول الدكتور طه بعشر في بحثه «سيكولوجية التقدم» دور التقاليد ووظائفها في تكامل نفسية الجماعات وتماسكها . ثم تحدث عن سيكولوجية التغير الاجتماعي في بنيان الحياة القبلية والتكيف الذي يحدث لقوم رحل حتى يتلاءموا مع حياة القرية المستقرة ومع النظام الزراعي الجديد . وفي حديثه عن الطريق الى التقدم نوه بعامل الرغبة في الابداع والتطور كشرط اساسي للتغير الاجتماعي، وذكر كذلك التعليم كوسيلة للتقدم ، وبين العلاقة بين الصحة والحرية من جانب وبين التقدم والارتقاء من جانب آخر . ويمتاز هذا البحث بالاصالة والعمق والاتزان .

اما الدكتور محمد النويهي في بحثه عن« مشاكل تحرير المرأة في المجتمع العربي المسلم » فينظر الى الموضوع التقليدي من زاوية اجتماعية جديدة يعاني منها الجنسان نفس المصير ، فبقاء المرأة العربية المسلمة متخلفة خاضعة يكون على حساب المجتمع عامة وعلى حساب الرجل – زوج او ابن او اخ او صديق – بصفة خاصة . واذا كانت المجتمعات العربية الاسلامية تخوض اليوم معركة التقدم ، واذا كان التقدم الاجتماعي يأتي عن طريق الاقناع لا الارغام ، فواجب القادة ان يشيدوا البنيان الجديد على دعائم من التعاليم الدينية والاخلاقية الصحيحة التي تعامل المرأة على قدم المساواة مع الرجل . ولا يتسنى غرس هذا في ضمير الجماعة الا بالتعليم الذي يجب ان تنال المرأة منه اقصى حظها .

وتحدثت السيدة فاطمة طالب اسماعيل في بحثها عن « مشاركة المرأة السودانية في الحياة العامة » عن اثر التعليم في مشاركة المرأة السودانية في الحياة العامة وعن اثر وسائل الاعلام في تبصيرها بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ومن اقيم البحوث التي القيت في المؤتمر وحواها الكتاب بحث البروفسور ادوارد شلز « نظرة ثانية في التقليد والتجديد » ، حيث يرى انه لا مندوحة لاي شعب في الوقت الحاضر الذي امتاز بالسرعة والاتصال من ان يمزج بين هذين العاملين، الا ان عملية المزج هذه تتطلب وقتا وتتطلب نية صافية ومجهودا خلاقا. بهذه الطريقة سيولد اسلوب تعبيري جديد يعطي تراث الماضي الفريد حقه ويعطي القيم الجديدة حقها .

وخاتمة المطاف كانت مع السيد جمال محمد احمد في بحثه « السودان بعد عشرين عاماً» ، الذي تنبأ فيه للسودان بدور القيادة الافريقية للدول النامية التي تحررت حديثاً وتتحرر كل يوم .

والكتاب في عمومه يستحق اهتمام طلاب العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، خصوصا هؤلاء الذين يتوقون الى معرفة الكثير عن السودان في هذه الفترة ، حيث يجد السودان نفسه وجها لوجه امام عوامل التغيرات الاجتماعية العديدة ، ويريد ان يحافظ على التوازن بين تراثه الحضاري من التقاليد الراسخة وبين تقدمه الاقتصادي المنشود ولعل عنوان « التقاليد والتغيرات الاجتماعية» قد يكون انسب لمواضيع هذا الكتاب من

عنوانه الحالي : لان « التقليد » (المحاكاة) قد يكون نفسه عاملا من عوامل التغيرات الاجتماعية كما هو الحال في السودان وفي مختلف البلاد النامية التي تحاول تقليد الدول الصناعية في تقدمها العلمي والتكنولوجي ، اما « التقليد » فهو الذي يأتي من مقابلة التغيرات الاجتماعية .

كلمة اخيرة عن مؤتمر الخرطوم الذي القيت فيه بحوث هذه الكتب : كان لاشتراك المثقفين من ابناء السودان بالبحوث والمناقشة والاستماع اثر كبير في نجاح المؤتمر . وقد اشتركت المرأة السودانية بنصيب كبير في البحوث والمناقشة ، وهذا في ذاته دليل على حركة التغير الاجتماعية البناءة التي تساهم فيها المرأة السودانية بقسط وافر . وقد جمع المؤتمر بين كثير من العلماء الذين ينتمون الى جنسيات مختلفة ومذاهب سياسية عديدة ، كان رائدهم جميعاً الاستفادة الى اقصى مدى من البحوث التي القيت في جو ساده التعاون التام والمناقشات العميقة والنقد المتزن الهادىء .

عبده الخولي

الرسم عند العرب

Arab Painting,
by Richard Ettinghausen. Skira, Geneva, 1962.

هذا الكتاب حدث اكبر مما يوحي به حتى مظهره الممتاز وسعره المرتفع (٢٢،٥ دولارا) . ذلك لان معظم الناس يجهلون الرسم العربي جهلا غريبا : فالمثقف الغربي مطلع اطلاعا وافيا على الفنون اليابانية والفارسية والهندية لكنه يجد صعوبة كبيرة في ذكر اثر فني عربي واحد . وفي المتاحف الاوربية والامريكية تصنف الفنون العربية مع الفنون التركية والفارسية والقبطية والاسبانية العربية تحت التسمية العامة « الفنون الاسلامية » . ويكاد يكون الكتاب الانكليزي الوحيد الذي يبحث في هذا الفن هو كتاب طوماس آرنولد « الرسم في الاسلام » الذي نشر في ١٩٢٨ . وهكذا فان اتنغهوزن ، باستعماله لفظة الرسم « العربي » ، يكون قد ضرب بجرأة على وتر جديد واثار نقطة سينتج عنها لغط كبير في اوساط مؤرخي الفنون التقليديين .

وليس من الانصاف لوم المثقف في الغرب على جهله بشؤون الرسم عند العرب ، او اخذ جهله هذا على انه نتيجة عداء ثقافي : فاني اشك فيما اذا كان اطلاع المثقف العربي العادي على تراثه الفني وعلى المرئيات اوسع من اطلاع قرينه الغربي . فعلى الرغم من النهضة الفنية في بعض العواصم العربية ليس هنالك في الحياة العربية ما يوحي بان ما يراه الانسان يشكل اية اهمية له . واعتقد ان معظم القراء العرب الذين ينظرون الى الرسوم في هذا الكتاب ينظرون اليها لاول مرة .

ولا نستطيع ان نلومهم هم ايضاً ، لان الظروف المتناقضة التي واجهت الحضارة العربية والتي لم تواجه اية حضارة اخرى جعلت الاطلاع على الرسم العربي قبل صدور الكتاب الذي نحن